

12 May 2005
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٧-٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

الخطوات المتخذة لتعزيز لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ولتحقيق الأهداف والمقاصد المتوخاة في القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

تقرير مقدم من مصر

عرض عام

١ - إلهافا بالتقرير الذي قدمته مصر إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ (انظر NPT/CONF.2005/PC.III/26)، تتشرف مصر بتقديم تقرير المتابعة الحالي الذي يبين الخطوات التي اتخذها خلال العام الماضي لتعزيزا لتحقيق الأهداف والمقاصد المتوخاة في القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

أولا - مقدمة

٢ - مثل الحق الأصيل لأي مجموعة من الدول في إبرام اتفاقات إقليمية تهدف إلى القضاء على الأسلحة النووية في أراضيها أحد المبادئ الأساسية التي وجهت عملية صياغة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أدرج هذا الحق فيما بعد في المادة السابعة من المعاهدة. ومنذ انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، تواصل مصر العمل من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد المتوخاة في القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٣ - وفي هذا السياق، ظل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ندا يحظى بأولوية عالية على جدول أعمال الدبلوماسية المصرية، امتدادا لقرابة ٣٠ عاما من

الجهود الرامية إلى تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً - الجهود المصرية على الصعيد الدولي

٤ - قدمت مصر، كدأها في السنوات الماضية، قراراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط (القرار ٦٣/٥٩). ويحث القرار، الذي أُخذ بدون تصويت "جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بجدية في اتخاذ ما يلزم من الخطوات العملية العاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وكوسيلة لتأييد هذا الهدف، تدعو الجمعية العامة البلدان المعنية إلى التقيّد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". فضلاً عن ذلك يدعو القرار "الدول الحائزة للأسلحة النووية وسائر الدول الأخرى إلى تقديم مساعدتها في إنشاء المنطقة". ومن المهم الإشارة إلى أن الجمعية العامة دأبت منذ عام ١٩٧٤ على اتخاذ قرار كل سنة بشأن هذه المسألة، وأن هذا القرار يُتخذ بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠.

٥ - وقدمت مصر أيضاً، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء جامعة الدول العربية قراراً بعنوان "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" اعتمد بأغلبية ١٧٠ دولة عضواً (القرار ١٠٦/٥٩). ويؤكد هذا القرار من جديد "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقاً لهدف الانضمام العالمي للمعاهدة في الشرق الأوسط". ويهيب القرار أيضاً بإسرائيل "أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون مزيد من الإبطاء، وألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تجربها أو تحصل عليها بأي طريقة أخرى، وأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية، وأن تُخضع للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع مرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات باعتبار ذلك تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن".

٦ - وبمبادرة من مصر، اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الثامنة والأربعين مرة أخرى بتوافق الآراء قراراً (GC/(48)/RES/16) بعنوان "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط". ويؤكد هذا القرار "الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة على كل ما لديها من أنشطة نووية باعتبار ذلك تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول

المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية". وطلب القرار أيضا "من جميع الأطراف المعنية مباشرة أن تنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال". وطلب من جميع الدول، "لا سيما تلك التي تتحمل مسؤولية خاصة عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أن تقدم كل مساعدة للمدير العام بتسييرها مهمة تنفيذ هذا القرار". وفي هذا السياق، تقدم مصر كامل الدعم للجهود التي يبذلها المدير العام "لوضع ترتيبات لعقد منتدى يمكن فيه للمشاركين من الشرق الأوسط والأطراف الأخرى المعنية الاستفادة من تجربة المناطق الأخرى، ولا سيما في مجال بناء الثقة المتصلة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية". ومن المهم مع ذلك الإشارة إلى أنه فيما تقوم مصر بتقديم كامل الدعم والتعاون الذي التزمت به لتحقيق هدف عقد المنتدى، فإن إسرائيل للأسف تعيق انعقاد المنتدى المذكور بمحاولة صياغة جدول أعمال لا يمكن أن يؤدي إلا إلى التشكيك في إمكانية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإخفاء العراقيل الرئيسية التي تؤدي إلى عدم إنشائها في المنطقة.

٧ - وينم دعم المجتمع الدولي للقرارات الثلاثة سابقة الذكر وتكراره المستمر الإشارة إلى أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عن القلق من خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط الذي ما فتئ يساور المجتمع الدولي والطابع الملح الذي تتسم به هذه المسألة. غير أن مصر تأسف لقلة ما أنجز من العمل لترجمة هذه الإلحاحية إلى تدابير عملية لتخليص المنطقة من الأسلحة النووية.

٨ - وشاركت مصر أيضا مشاركة نشطة في المؤتمر الذي استضافته المكسيك في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأعاد البيان الختامي للمؤتمر تكرار دعم الدول المشاركة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأكد من جديد في هذا الصدد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقا لهدف الانضمام العالمي للمعاهدة في الشرق الأوسط. كما أعرب ائتلاف البرنامج الجديد الذي تعد مصر من أعضائه عن موقف مماثل بشأن هذه المسألة.

ثالثا - الجهود المصرية على الصعيد الإقليمي

٩ - واصلت مصر الاضطلاع، على الصعيد الإقليمي، بدور نشط في إطار جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وشاركت في اتخاذ عدة قرارات بشأن المواضيع التي تدخل في نطاق المعاهدة. ومن هذه القرارات، القرار

٦٤٤٤ المتعلق بأثر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على السلام الدولي والأمن القومي العربي، والقرار ٦٤٤٥ الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الأسلحة النووية.

١٠ - وتنتمي مصر أيضا إلى عضوية اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية المكلفة بصوغ مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد عقدت اللجنة اجتماعين في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١١ - وأفادت مصر أيضا في تقريرها إلى الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ المعقودتين في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، عن المساهمة التي قدمتها في الندوة المعقودة في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠٠٣ بتنظيم مشترك من جامعة الدول العربية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وكان عنوان الندوة "إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: نظم عدم الانتشار العالمية والتجارب الإقليمية".

رابعا - الجهود المصرية على الصعيد الوطني

١٢ - وأكدت مصر من جديد على الصعيد الوطني التزامها القوي بالهدف المتمثل في تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، في الخطاب الذي ألقاه الرئيس حسني مبارك في الدورة المشتركة لمجلس الشعب والشورى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقال فيه "ما زلنا نطالب - وبإصرار - بأن تُطبق على إسرائيل المعايير نفسها المطبقة على العراق لكي تتخلى عن كافة إمكاناتها في مجال أسلحة الدمار الشامل، بما يمثل أحد الأركان الأساسية للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وبما يدعم أيضا الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار هذه الأسلحة لما تمثله من خطر على البشرية جمعاء". وكرر وزير الخارجية ملاحظات الرئيس في اجتماع مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٤، وأكد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كشرط ضروري مسبق لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

١٣ - وواصلت مصر على الصعيد الوطني أيضا، وفي سياق اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استقبال فرق التفتيش التابعة للوكالة طيلة السنة الماضية. وأظهرت جميع عمليات التفتيش امتثال مصر لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة.

١٤ - ويصر المجتمع المدني المصري أيضا في نداءاته على تخليص الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عقد اجتماع مشترك ضم لجنة أسلحة الدمار الشامل، والمجلس المصري للشؤون الخارجية، ومؤتمر بوغواش للعلم والشؤون العالمية، ومؤسسة فريدريك أيرت ستيفتونغ، دعا إلى القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة يمكن التحقق منها بصورة متبادلة.

خامسا - خلاصة

١٥ - واصلت مصر طيلة السنة الماضية استكشاف كل سبيل يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم ملموس صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهي ترى أن على الآخرين - ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط - أن يعلنوا عن التزام قوي مماثل، وهو ما تمنع فيه إسرائيل. وتود مصر أن تشير إلى أنه بالرغم من أن جميع دول منطقة الشرق الأوسط أصبحت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، فإن إسرائيل لا تزال تصر للأسف على تجاهل النداءات المتكررة التي تدعوها إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.